

والمضاف إليه هنا ضمير ما تقدّم من الحمد⁽¹⁾ والصلاة والسلام، أو اسم ظاهر، والتقدير: (وبعد الحمد والصلاة والسلام المتقدمي الذكر⁽²⁾).

وكذا حكم (قبل)، ومنه: {لِلّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ} [الروم: 4].

وَبَيْنَا عَلَى حَرَكَةٍ؛ لالتقاء الساكنين⁽³⁾، وكانت ضمة؛ لأنها حركة، لا تكون لهما حالة الإعراب⁽⁴⁾؛ لأنّهما إمّا منصوبان على الظرفية، وإمّا مجروران بـ(من)، وأتى بعده بالفاء، وإمّا على توهم أمّا، وإمّا على تقديرها في الكلام⁽⁵⁾.

(1) قوله: (من الحمد) المراد به الثناء، فدخلت البسمة، وإلا لاحتاج لذكرها، وبه يندفع ما يقال: إنّ لم يأت في تقدير المضاف إليه جميعه.

(2) قوله: (المتقدمي الذكر) بصيغة الجمع، ويصحّ أن يكون بصيغة التثنية، والمثنى: الثناء على الله والثناء على النبي -صلى الله عليه وسلم-.

(3) قوله: (لالتقاء الساكنين) أي لدفعهما.

(4) قوله: (وكانت ضمة؛ لأنها حركة لا تكون لهما حالة الإعراب) هذا نظر للغالب، وإلا فقد نقل ابن القاسم في حاشية المحلي على المنهاج جواز رفعها متونة على الابتداء عند القطع عن الإضافة رأسا، فمعنى قول الناظم: (وبعد فالعون) على هذا: وزمنٌ أطلبُ فيه العون، والمسوّغ للابتداء بالنكرة الوصف معنًى، أي: وزمنٌ تالٍ للزمن السابق أطلبُ الخ.

(5) قوله: (في الكلام) راجع للتقدير، وأشار به للفرق بين التوهم والتقدير، وهو أنّ المقدّر كالمذكور في نظم الكلام، وأمّا التوهم فإنّه يلاحظ فيه جانب المعنى دون تقدير في اللفظ.

وعلى تقديرها: فالواو عوض عنها، والظرف أعني (بعد) يجوز أن يتعلّق بها إن قلنا إنّ حروف المعاني يجوز أن تعمل في الظرف وعديله، أو بالفعل المحذوف الذي نابت عنه؛ لأنّها نائبة عن (مهما يكن من شيء)، ويجوز أن يتعلّق بمقدّر بعد الفاء، وهو مبتدأ مخبر عنه بالعون، أو فعل ناصب للعون.

وعلى توهمها فالواو استئنافية بيانية، كأنّه قيل: ماذا تقول بعد البسمة والحمدلة والصلاة؟ فأجاب: مهما يكن من شيء في الوجود بعدما تقدّم فمطلوبي العون، أو فأطلب العون، فالظرف يتعيّن أن يكون معمولا لمقدّر بعد الفاء. =

= ولا يصح أن تكون عاطفة؛ لتعذر عطف الخبر على الإنشاء عند ابن مالك وغيره؛ لما بينهما من كمال الانقطاع بلا إيهام، ولا يجوز أن يكون (العون) مبتدأ، و(من الله) خبراً؛ لأنه لم يُرد الإخبار بحصول العون من الله، بل أراد طلب حصوله، ف(من الله) متعلق بالعون.

تنبيهان:

الأول: اعترض الرضي كلام من ادعى التقدير وقال: إنه غير مطرد، وإنما يطرد إذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهياً، نحو: {وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ} [المدر: 3]، وصرح الجعبري والبدر الدماميني وغيرهما بأن عامل الظرف في مثل هذا قول محذوف والمعمول محذوف -أيضاً-، أي: وأقول بعدما تنبه فالعون الخ، أي إن تنبهت فالعون، فالفاء سببية.....=

الثاني: جرى الخلف في أول من نطق بها بعد آدم على أقوال سبعة، أشار إليها من قال:

جرى الخلف (أما بعد) من كان بادئاً	بها سبع أقوال وداود أقرب
لفصل خطاب ثم يعقوب قسهم	فسحبان أيوب فكعب فيعرب

والحق أن داود أعجمي وهي عربية، إلا إن أريد أنه أول من نطق بمرادفها، ففصل الخطاب المراد به مطلق كلام فاصل بين الحق والباطل.

وإن المراد بسحبان: سحبان وائل، بالإضافة، الذي كان في الجاهلية لا سحبان ابن وائل الذي كان في زمن معاوية، خلاف ما وقع في الخطاب وغيره من شروح المختصر، قاله ابن التلمساني في حاشية الشفاء. وقوله:

لقد علم الحيّ اليمانون أنني * إذا قلت أما بعد أنني خطيها

لا يدل على أنه أول من قالها.